الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نحو خطة وطنية لمواجهة التجارة غير الشرعية

تأثير التهريب على واردات الدولة ومداخيلها

آلان بيفاني – 28 آذار 2018

فهرس

- التهريب وأشكاله
- آثار التهريب على الاقتصاد اللبناني
- مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب

التهريب وأشكاله

- استيراد وتصدير السلع خارج البوابات الجمركية الشرعية،
- إنتاج سلع مزورة تحمل اسم ماركة تجارية مشابهة لسلعة ذي ماركة مسجلة، ولكنها مصنعة دون موافقة المالك،
- سلع مصنعة شرعياً في بعض الدول يتم تهريبها إلى دول أخرى تفتقر إلى السوق الرسمية لهذه السلع

آثار التهريب

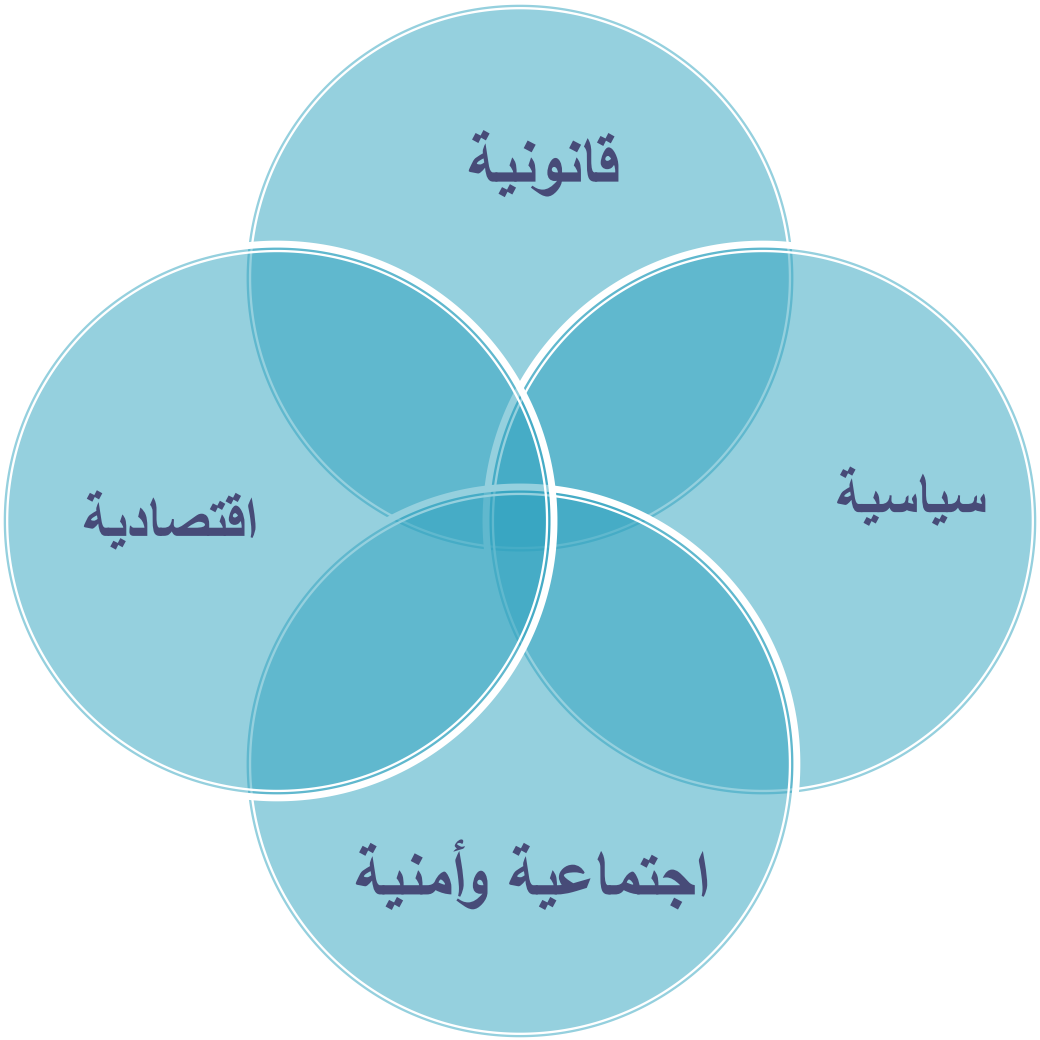

الآثار القانونية

- انتهاك هيبة وسيادة القانون من خلال استغلال الأموال العامة لتحقيق منافع خاصة،
- ظهور عمليات غسيل الأموال وإخفاء مصدرها غير الشرعي وغير القانوني،
- إضعاف سلطة القانون من خلال تفريغ القوانين والضوابط من محتوياتها والتجاوز عليها.

الآثار السياسية

فقدان الثقة في قدرة الحكومة على ضبط الوضع الداخلي للبلد

تقويض ثقة المنظمات الاقتصادية والمالية باقتصاد البلد وتراجعها عن تقديم الدعم الكافي له

الآثار الاجتماعية والأمنية

مخدرات

طبقات اجتماعية متفاوتة

جرائم اجتماعية وجنائية

الآثار الاقتصادية

- حرمان الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة:

- رسوم جمركية
- رسوم استهلاك
- ضريبة على القيمة المضافة

الآثار الاقتصادية

مثال: الرسوم المستوفاة على الاستيراد من قبل إدارة حصر التبغ والتنباك مقارنة مع إجمالي عمليات الاستيراد في العام 2017

	قيمة الاستيراد (مليون ل.ل.)	حاصلات الرسوم الجمركية (مليون ل.ل.)	حاصلات رسوم الاستهلاك المحلي (مليون ل.ل.)	حاصلات رسوم القيمة المضافة (TVA) (مليون ل.ل.)	مجموعة كافة الرسوم المحصلة على الاستيراد (مليون ل.ل.)
إدارة حصر التبغ والتنباك	256.774	10.520	195.669	46.251	252.442
إجمالي عمليات الاستيراد	34.880.226	796.266	1.412.279	2.557.733	4.766.280
نسبة التبغ والتنباك من إجمالي الاستيراد	%0.74	%1.32	%13.85	%1.81	%5.3

الآثار الاقتصادية

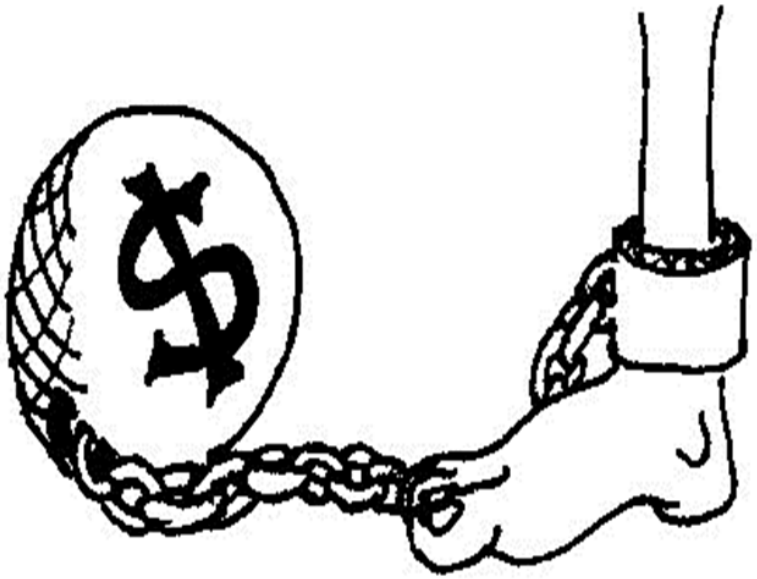

- انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل

الآثار الاقتصادية

الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية

انخفاض الإنتاج المحلي

تسريح جزء من القوى العاملة التي تزيد معدل البطالة

الآثار الاقتصادية

إن المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسسات التي تهرب علماً أن هذه المؤسسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني.

فقدان الثقة من قبل الشركات والمؤسسات الوطنية في قدرتها على ضبط الوضع لتسويق منتجاتها داخلياً وعدم تمكنها من تصدير منتجاتها خارجياً بسبب الحصار

ارتفاع تكلفة قمع التهريب وازدياد العبء على الحكومة للقيام بذلك

تفشي الفساد الإداري

مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب

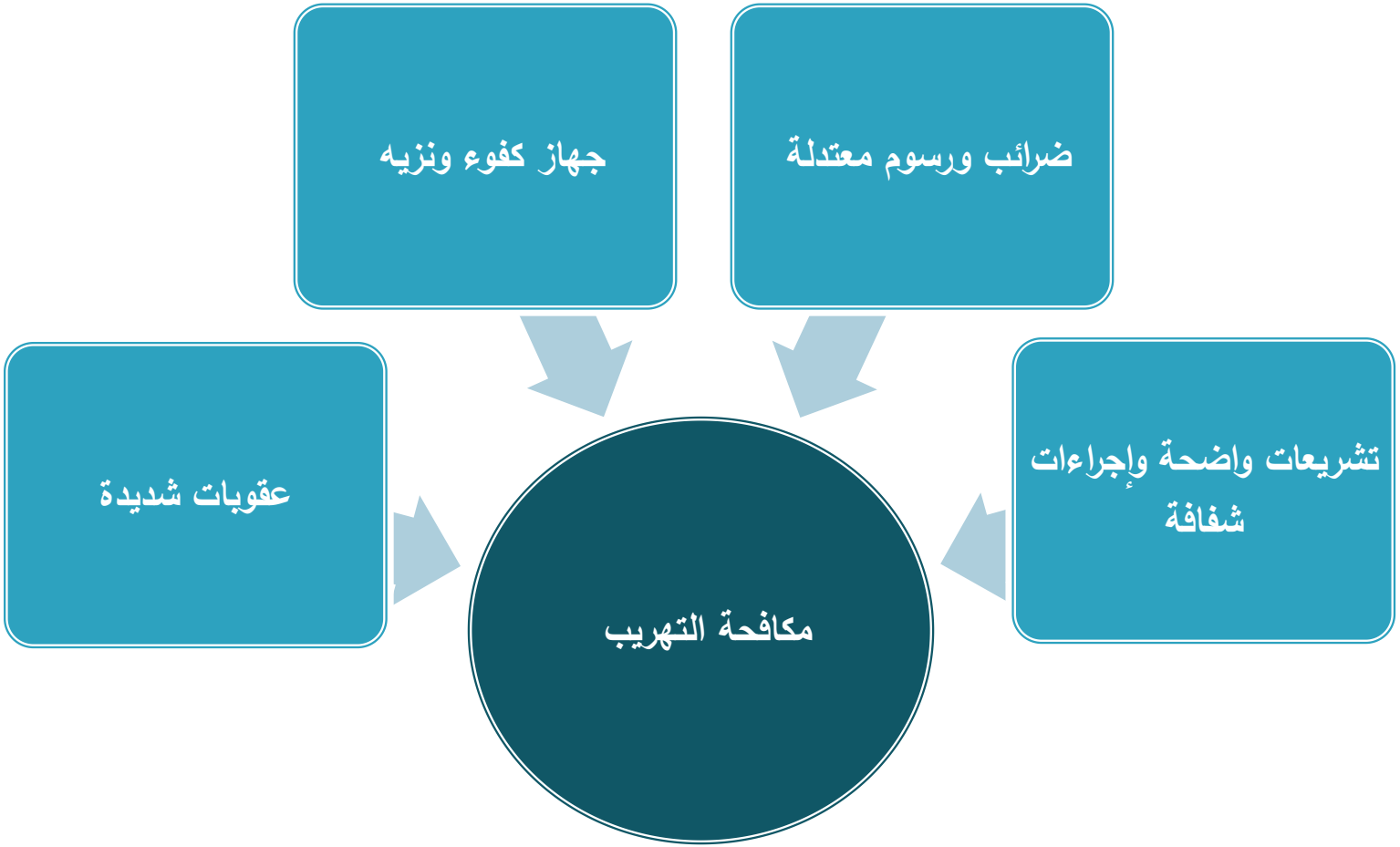

الاجراءات الوقائية والاحترازية

القانون رقم 42 تاريخ 24/11/2005 (التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود)

التصريح للسلطات الجمركية عن أية أموال قابلة للتداول تفوق قيمتها /15.000/ دولار أميركي

الاجراءات الوقائية والاحترازية

القانون رقم 55 تاريخ (تبادل المعلومات لغايات ضريبية)

- لم يعد بإمكان دولة متعاقدة التذرع بالسرية المصرفية لحجب إعطاء معلومات لأغراض ضريبية لدول متعاقدة أخرى.
- أدى رفض لبنان قبول تبادل المعلومات المصرفية لأغراض ضريبية بحجة قانون السرية المصرفية إلى إعاقة استكمال وإنهاء المفاوضات حول الاتفاقيات الضريبية مع العديد من الدول الأعضاء في مجموعة ال20(G20) ودول الاتحاد الأوروبي.
- توقيع وزارة المالية الطلب الرسمي للانتساب إلى المنتدى الدولي حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية والتزام لبنان بالتبادل التلقائي للمعلومات اعتبارا من أيلول 2018 بالإضافة إلى التزام لبنان بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات بناءً لطلب.
- تجنب لبنان إدراجه على اللائحة السوداء
- إخضاع لبنان للمرحلة الثانية من التقييم للإطار العملي لتبادل المعلومات وذلك اعتبارا من النصف الأول من العام 2018.

الاجراءات الوقائية والاحترازية

مكافحة مديرية المالية العامة لنظام الدوامة أو Carrousel de TVA

- هو نظام احتيال مبني على خلق شركات ترتبط فيما بينها بموجب عمليات وهمية. في كل مرّة تدور تلك العملية، يجري استرداد الضريبة على القيمة المضافة من خزينة الدولة التي كانت ضحّية تلك الشبكة من الشركات, وإلى حين اكتشاف السلطات الضريبية في مختلف تلك البلدان الغشّ الحاصل من تلك العمليات, تكون تلك الشركات قد اختفت بعد أن قامت باختلاس ما تم استرداده من ضريبة على القيمة المضافة.

- قامت وزارة المالية بعملية تدقيق واسعة لتلك الشركات عبر التنسيق المكثف مع السلطات الجمركية وقامت بملاحقة التهرب الحاصل من خلال تدقيق ضريبي ورفع حالات التهرب الضريبي الحاصلة إلى النيابة العامة المالية.

شكراً لحضوركم